فرع هجرة الحسكة يعود للعمل ويصدر جوازات السفر

الحسكة - دحام السلطان

عاد فرع الهجرة والجوازات في محافظة الحسكة إلى العمل وباشر بعملية إصدار جوازات السفر للمواطنين في مقره الجديد، بعد توقف الإصدار منذ شهر آب في عام ٢٠١٦، نتيجة لخروج مقر الفرع القديم عن الخدمة بعد تعرّضه للاعتداء والتخريب والنهب بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة.

وأكد قائد شرطة محافظة الحسكة اللواء فايز غازي المحمد لـ«الوطن» أن قيادة الشرطة اتخذت كامل الإجراءات القانونية والخدمية اللازمة لاستصدار جوازات السفر، بعد موافقة وزارة الداخلية ببدء العمل بهذا الخصوص، وتم التواصل مع إدارة الهجرة والجوازات وإدارة الأمن الجنائي في العاصمة، بعد أن تم تجهيز المبنى الجديد لفرع الهجرة والجوازات في مقر النافذة الواحدة الكائن بمبنى مديرية الخدمات الفنية في المحافظة.

وأشار المحمد إلى تأمين إنجاز عملية الربط الحاسوبي الشبكي مع الإدارة العامة للهجرة والجوازات، إضافة إلى تأمين جميع الوثائق الورقية والسجلات والمطبوعات الخاصة بعملية إصدار الجوازات، وذلك لتخفيف عبء النفقات الإضافية عن المواطن الذي كان يضطر للذهاب إلى العاصمة دمشق لإنجاز معاملة إصدار جواز سفره، ما يرتب عليه نفقات إضافية جراء عمليه تنقله من محافظته إلى هناك.

وبيّن المحمد أن المكلفين بعملية إنجاز جوازات السفر لدى فرع الهجرة والجوازات سيقومون باستقبال المواطنين واستلام بياناتهم الورقية في موقع عملهم بشكل مباشر، وبعد إنجازها بالشكل القانوني الصحيح، يقوم الموظف المختص بنقل البيانات الورقية الخاصة بجواز السفر إلى العاصمة باليد ومن ثم استلام جوازات السفر من المركز خلال فترة تقارب ٧ أيام، ومن ثم تسليمها لأصحابها حسب الأصول المتبعة والناظمة للعمل فور انتهاء عملية إنجازها.

وفي سياق آخر لفت المحمد إلى تسوية أوضاع ٤٢٥ شخصاً من المطلوبين للجهات المختصة، منهم ٢٨٣ شخصاً تمت تسوية أوضاعهم خلال العام الماضي، و١٤٢ شخصاً خلال العام الجاري ٢٠١٨، لافتاً إلى أن عملية استقبال من يريد أن يسوي وضعه مع الجهات المختصة لا يزال العمل به جارياً.. مشيراً إلى استقبال ١٤٤١ من المتخلفين والفارين والاحتياطيين المطلوبين للخدمة العسكرية لدى مركزي الاستقطاب في مدينتي الحسكة والقامشلي، لافتاً إلى أن عملية الاستقطاب تتم وفق إجراءات مبسطة وسهلة ومرنة، وتتم تسوية أوضاعهم مباشرة، مشيراً إلى أن عملية الاستقطاب لا تزال جارية.

أول اجتماع للمحافظ الجديد مع لجنة المحروقات

المازوت أحد أبواب الإساءة إلى سمعة القائمين والمشرفين على العمل

القنيطرة - خالد خالد

طالب محافظ القنيطرة همام صادق دبيات لجنة المحروقات الفرعية باعتماد ووضع أسس معتمدة لعدد الطلبات الخاصة بالمشتقات النفطية استنادا لعدد المحطات ومراكز الوقود والعائلات في كل منطقة، مشدداً على ضرورة الدقة والموضوعية والنزاهة والشفافية في توزيع الكميات الواردة من مادة المحروقات بين المحطات والمراكز حسب عدد السكان.

وأشار المحافظ إلى أهمية الوضوح بالعمل لإعطاء ثقة بالقائمين على العمل، مشيراً إلى استثمار الأزمة من بعض ضعاف النفوس وبيع المحروقات (المازوت) في السوق السوداء، مشيراً إلى أن مادة المازوت كانت من الأبواب التي تسيء إلى سمعة القائمين والمشرفين على العمل، واستغرب من عدم وجود مقرر للجنة المحروقات.

ولفت عضو المكتب التنفيذي المختص محمد الجبر إلى الانعكاسات السلبية لقرار تجميد فرع المحروقات بالقنيطرة الذي لم يكن مفعلاً على أرض الواقع نتيجة غياب مستلزمات العمل رغم تسمية مدير للفرع وإتباع المحافظة إلى فرعي دمشق وريفها، مؤكداً ضعف استجرار مادة المازوت في تجمعات النازحين الواقعة بريف دمشق من المراكز المعتمدة في الوحدات الإدارية خلال شهر شباط إذ كان المخصص ٧٢ طلباً حين تم تنفيذ ٢٠ طلباً فقط والامتناع عن سحب ٥٢ طلباً على حين كانت الطلبات المخصصة لأرض المحافظة ١٠٨ طلبات وتم تنفيذ ٩٢ طلباً. ولفت الجبر إلى أن عدد طلبات البنزين خلال شهر شباط كانت ٢٤ طلباً ولكن لم ينفذ منها سوى ١٣ طلباً، منوها إلى أن لجنة توزيع مادة المازوت قد حددت طلباتها للشهر الجاري (آذار) وبلغت ٧٨ طلباً على أرض المحافظة و٥٢ لتجمعات النازحين بريف دمشق، أما طلبات البنزين المراد استجرارها ٢٦ طلباً.

وأكد مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم محمد أسعد تفعيل البطاقة الذكية للآليات الحكومية خلال شهر شباط الحالي بعد تفعيل خط الانترنت، أما بالنسبة للبطاقة الذكية العائلية فسيتم تنفيذها بالمرحلة الثانية بعد توقيع مذكرة تفاهم بين المحافظة ووزارة النفط ممثلة بمؤسسة المحروقات.

بدوره مدير فرع الغاز بدمشق وريفها منصور طه أوضح أن وضع الغاز بالقنيطرة أكثر من جيد ومحطة التعبئة بحالة فنية جيدة حيث تم إجراء بيان عملي فيها حول منظومة الإطفاء وإجراء صيانة كاملة لها، مبيناً توزيع ٤٣ ألف اسطوانة خلال شهري كانون الثاني وشباط إضافة إلى استبدال ٨٠٠ اسطوانة بحاجة إلى صيانة حيث تم إرسالها إلى مؤسسة معامل الدفاع لإعادة تأهيلها.

وكانت لجنة المحروقات بالقنيطرة قد ناقشت طلبات أصحاب الخزانات الموجودة ضمن تجمعات النازحين في الوحدات الإدارية بريف دمشق للموافقة على تجديد ترخيصها والتعاقد مجدداً مع فرع محروقات ريف دمشق وكذلك دراسة طلبات احتياجات القطاع العام وتمت الموافقة على ٦ طلبات منها طلبان للمياه وطلب واحد لكل من الخدمات الفنية والطرق والجسور والزراعة وقيادة الشرطة.

٥٥٠ سجيناً فروا من سجن الرقة

العيدان لـ«الوطن»: نحو ٥ آلاف حالة زواج لم تثبت في المحكمة الشرعية في الرقة

محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بالرقة خليل العيدان أنه لم يتم إلى الآن صرف اعتمادات لأرياف الرقة التي استعادتها الدولة للترميم، على أقل تقدير لترميم مبنى المحكمة ومقرها في السبخة والتي تحتاج إلى ٧ ملايين ليرة لتأهيلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد العيدان أنه يتم حالياً التواصل مع المحافظة والتي تنتظر بدورها صرف الاعتمادات لمباشرة تأهيل البنى التحتية في تلك المنطقة.

وكشف العيدان أنه سيتم توزيع ما يقارب ٣٥٠٠ خط هاتف على المناطق التي استعادت الدولة السيطرة عليها، موضحاً أن ٢٥٠٠ خط ستمدد من دير الزور وألف من حلب، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتم البدء بتركيبها الشهر الحالي.

وأضاف العيدان: حل مشكلة الاتصالات سيساعد كثيراً في عودة المحاكم إلى العمل مجدداً، وخصوصاً أن جزءاً كبيراً من عمل المحكمة يعتمد على استخدام الاتصالات بما في ذلك شبكة الانترنت لاسيما فيما يتعلق بالأحوال المدنية.

ولفت العيدان أن من أولويات المحكمة حالياً ضبوط الأضرار التي يتم تنظيمها باعتبار أنها تتعلق بحقوق المواطنين والأحوال المدنية.

وفي الغضون أعلن العيدان أن ما يقارب ٥ آلاف حالة زواج حدثت في محافظة الرقة ولم تثبت في المحكمة الشرعية وهو ما يسمى بالزواج العرفي، لافتاً إلى أن هناك العديد من حالات الزواج تم تثبيتها في المناطق الآمنة وهناك حالات لم يتم تثبيتها في المحكمة لعدم قدرة الأهالي على الخروج منها.

وأشار العيدان إلى أن عدد السكان المقيمين في السبخة معدان أكثر من ١٧٥ ألف مواطن ما يعادل ٥٥ ألف أسرة.

وفيما يتعلق بالمحكومين المطلوبين كشف العيدان أن ما يقارب من ٥٥٠ سجيناً محكوماً بأحكام جرمية مختلفة سواء أكانت جنحاً أو جناية فروا من سجن الرقة المركزي وهم حالياً مطلوبون بموجب نشرات شرطية.

وأكد العيدان وجود نحو ١٥ سجيناً سلموا أنفسهم وتمت تسوية أوضاعهم باعتبار أن الجرم المرتكب جنحة بسيطة، لافتاً إلى أن قسماً من السجناء المطلوبين مازال مقيماً في الرقة ولكن في المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية «قسد» والقسم الآخر هرب خارج البلاد.

وأضاف العيدان أن هؤلاء السجناء عليهم نشرات شرطية لملاحقتهم وإعادتهم إلى السجن في حال تم القبض عليهم.

وفيما يتعلق بمذكرات البحث أعلن العيدان أن عددها لا يتجاوز ٢٠٠ مذكرة بحق مطلوبين من مدينة الرقة مؤكداً أن من عليهم مذكرات بحث قليلون.

وأوضح العيدان أنه تتم معالجة مذكرات البحث حينما يراجع الشخص المطلوب ويرفع كف بحث فإنه تتم دراستها ومن ثم إما أن يتم الكف البحث عنه وإما أن تتم إحالة الطلب إلى المحكمة المختصة لمعالجة الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع الدعاوى الموجودة في مدينة الرقة أكد العيدان أن عدداً لا بأس به منها مازال موجودا، لافتا إلى أنه يتم التواصل مع الأهالي في هذا الموضوع وأنهم يعملون على الحفاظ عليها وخصوصاً أن نقلها يحتاج إلى جهد كبير وحاليا من الصعب ذلك.

٣ مليارات أرباح شركة تعبئة المياه في عام

طرطوس- الوطن

بين مدير عام الشركة العامة لتعبئة المياه رامز مرعي لـ(الوطن) أن الطاقة الإنتاجية والتسويقية للشركة المخططة للعام الماضي ٢٠١٧ بلغت ٢٢ مليون جعبة مياه (١,٥ – ٠,٥ ليتر) على حين بلغت الكميات المنتجة فعلياً ١٤ مليون جعبة بنسبة تنفيذ ٦٤٪ وبلغت قيمة الإنتاج لكامل المنتجات أكثر من ٨ مليارات ليرة بزيادة عن عام ٢٠١٦ بنسبة ١٦ بالمئة بالقيمة.

وأوضح مرعي أنه تم تسويق كامل كمية الإنتاج عن طريق قنوات التوزيع للقطاع العام، وتم توقيع عقود مع عدة وكلاء لتوزيع المنتجات في المحافظات السورية.

وكشف مرعي أن أرباح الشركة الإجمالية بلغت في ٢٠١٧ أكثر من ٣ مليارات ل. س بزيادة عن العام السابق ٢٠١٦ بمبلغ ٥٨١ مليون ل. س.

وذكر المدير العام أن الشركة تعاني عدة صعوبات أبرزها صعوبة تأمين القطع التبديلية لمعامل الشركة بسبب الحصار الاقتصادي الظالم على البلاد مع الارتفاع الباهظ لأسعارها، منوهاً بأنه يتم الاستعانة بالخبرات الوطنية من أجل حل هذه المشكلات في القطع التبديلية، إضافة إلى صعوبة التسويق في المناطق الشرقية وبعض المناطق الأخرى من القطر، مؤكداً الاستمرار بوضع قيود من الجهات الوصائية على إدخال مادة المياه بالمثل مع الدول المجاورة والتركيز على الدعاية والإعلان والمشاركة في المعارض.

طلاب دراسات عليا ينتقدون قرار منع مغادرتهم القطر

عضو مجلس تعليم عال لـ«الوطن»: القرار صدر بعد دراسة مستفيضة لا تراجع عنه وأقترح النظر في تعديل مدة السفر حسب الكلية

فادي بك الشريف

انتقد طلاب الدراسات العليا قرار مجلس التعليم العالي القاضي بمنعهم من مغادرة البلاد إلا بموافقة المشرف وعميد الكلية، وألا تزيد مدة السفر على ثلاثة أشهر في الكليات التطبيقية وأربعة في النظرية في السنة منفصلة أو متصلة، والتشديد على فصل طالب الماجستير الأكاديمي والدكتوراه إذا غادر القطر أكثر من المدة المحددة.

وفي شكوى «وصلت صحيفة الوطن» اعتبر الطلاب أن القرار غير سليم قانونيا على اعتبار أنه مخالف لنص الدستور الذي يمنح المواطن حرية التنقل ولا يقيدها إلا بموجب حكم قضائي، كما لا يجوز أن تسري القرارات بأي شكل من الأشكال بأثر رجعي حتى وإن كانت هناك حالات تسمح للقانون بتطبيقه بأثر رجعي، فهذا يكون في أضيق الحدود ولا يطبق على القرارات وانما فقط في القوانين معتبرين أنها مخالفة دستورية وقانونية.

وقال الطلاب: إن القرار من شأنه أن يضعف الثقة الممنوحة لعضو الهيئة التدريسية المكلف الإشراف على الطالب، وخاصة أن القرار بمثابة كلام غير مباشر يفهم منه الدكتور عندما يقدم تقريره بأن هذا الطالب قد راجعه فإنه يقول (كلام غير سليم) مضيفين: من قال: إن الطالب وخاصة في الكليات النظرية مطلوب منه الدوام، ومن قال: إن الطالب إذا أقام في القطر فإنه يراجع أستاذه ويلتزم وإن كان خارج القطر لا يلتزم، ومن قال: إن تطوير البحث العلمي يتم بقرارات كهذه؟

وتابع الطلاب في شكواهم: لا جامعة في العالم تطالب طلابها بالإقامة في القطر مدة لا تقل عن ثمانية أشهر بالسنة، وهذا الأمر يتم عادة طلبه ممن يسافر خارج البلد وتطلبه جهة الإيفاد أو الجامعة الأخرى غير الجامعة المانحة للشهادة الجامعية.

وطالب الطلاب بضرورة إعادة النظر في القرار مجدداً في مجلس التعليم العالي، ومراعاة وضعهم وظروفهم وتلمس ما ورد بمضمون الشكوى.

وللعودة إلى تفاصيل القرار فقد نص على تأكيد عدم مغادرة الطالب القطر والالتزام بمضمون القرار عن طريق مراسلة إدارة الهجرة والجوازات ولحظ حركة دخول وخروج الطالب، مع التشديد على دوام الطالب المسجل في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية في جميع الكليات التطبيقية والنظرية وفي المعاهد، على أن يلتزم الطالب المسجل في درجة الماجستير بنسبة الدوام المنصوص عليها في أنظمة الدراسات العليا في سنة المقررات، ويلزم الطالب في مرحلة الرسالة (ماجستير، دكتوراه) بالتواصل مع الأستاذ المشرف من حيث استمرار ومتابعة أعماله في الكلية، مع تدريس الجوانب التطبيقية أو العملية بمعدل ٤ ساعات أسبوعياً في الكليات النظرية أو ما يوازيها من ساعات مكتبية في حال عدم وجود نصاب تدريسي.

ونص القرار على المراقبة والقيام بالأعمال الامتحانية وفق ما يحدده مجلس الكلية، وحضور ورشات العمل «السيمنارات» التي يجريها القسم المختص، ويرفع رئيس القسم تقارير ربعية إلى مجلس الكلية تبين نشاطات كل طالب والتزامه بالدوام والأعمال المكلف بها ومدى تواصله مع الأستاذ المشرف، وفي حال تبين عدم تقيده بالمطلوب تتخذ بحقه الإجراءات اللازمة، وطلب القرار من الجامعات تحديد موعد مناقشة الأطروحة وتأليف لجنة الحكم، بمخاطبة إدارة الهجرة والجوازات لبيان حركة دخول الطالب وخروجه، وعند المخالفة لا يسمح للطالب بمناقشة الرسالة ويفصل من الدرجة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أحد أعضاء مجلس التعليم العالي «فضل عدم الكشف عن اسمه» أنه يستحيل التراجع عن القرار مطلقا، مشيراً إلى دراسته في مجلس التعليم العالي بشكل دقيق ومكثف خلال الفترة الماضية حتى صدر واعتمد في المجلس وعمم على جميع الجامعات السورية، مضيفاً: ثبت قبل تطبيق القرار وجود حالات لطلاب ماجستير ودكتوراه حجزت مقعداً في الاختصاص وتحديدا في «العلوم الطبية» ولم تلتزم بالدوام في الكليات ضمن القطر.

وقال عضو مجلس التعليم العالي: إنه من غير المنصف مقارنة طالب ملتزم داخل القطر مع طالب سجل على الاختصاص ولم يداوم لسبب معين، وسط إهمال سابق بالتشديد على ضرورة التعامل مع جميع الطلاب بمقياس واحد فيما يخص الدوام، وخاصة ما يخص الكليات الطبية، مع محاسبة الطالب على غيابه داخل وخارج القطر، مشيراً إلى أن الأمر ينطبق على طالب الماجستير والدكتوراه القادم من خارج القطر، فينطبق عليه الالتزام فترة لا تقل عن ٨ أشهر داخل القطر.

وأضاف: في حال طرح الموضوع مجدداً في مجلس التعليم العالي، فأنا مع فكرة أن يتم إجراء تعديل على مدة منع مغادرة القطر المحددة بـ٣ أشهر كحد أدنى، ومراعاة وضع الطلاب مع إمكانية التعامل في هذا الموضوع مع أهمية الاختصاص، وإمكانية زيادة الفترة لبعض الكليات النظرية (على سبيل المثال) كالحقوق والآداب مقارنة بالكليات الطبية التي تتطلب التزاما كبيراً ونوعياً من الطالب بضرورة الحضور فترات طويلة في المشفى والكلية ضمن سنة التدريب والتخصص.

انخفاض في أسعار المواد الغذائية في أسواق حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف مصدر في مديرية التجارة الداخلية بحماة ضبط دوريات حماية المستهلك لحوم أبقار مذبوحة خارج المسلخ البلدي في حي الأربعين بحماة، و١٧ كيساً من الدقيق التمويني في مخبز ومعمل بسكويت في حي الصابونية كانت معدة للتهريب، مؤكداً تنظيم الضبوط التموينية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وسجّلت حركة الأسواق انخفاضاً في أسعار معظم المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن لحياته اليومية الضرورية، وعزا مصدر في سوق الهال ذلك إلى كثرة المواد المطروحة والطلب العادي عليها، إذ بيع كيلو البطاطا أمس للمستهلك بين الـ٧٥ – ١٤٠ ليرة، والبندورة بين الـ١٥٠ – ٢٧٠ ليرة، ومن الخيار البلاستيكي بين الـ٢٣٠ – ٢٨٥ ليرة، ومن الباذنجان الأسود المدعبل الساحلي ما بين الـ٢٢٥ – ٢٧٠ ليرة، ومن الكوسا بين الـ٢٠٠ –٣٦٠ ليرة، ومن الليمون الماير بين الـ١٥٠ – ١٨٠ ليرة، ومن الزهرة بين الـ٧٥ – ٩٠ ليرة ومن الكراث ١٠٠ – ١٢٠ ليرة، ومن الملفوف ٦٠ –٧٠ ليرة، وباقة السلق بـ٢٥ ليرة، ومن النعنع بـ٥٠ ليرة ومن البقدونس بـ١٥ ليرة.

وأما أسعار البيض فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً حيث بيع طبق البيض بحسب وزنه بين الـ٨٣٠ – ٩٥٠ ليرة، وبيع الفروج الحي بـ٦٥٠ ليرة للكيلو، والمنظف بـ٨٥٠ ليرة ومن الصدر بعظمه بـ١٢٢٥ ليرة ومن المشفى بـ١٣٢٥ ليرة ومن الفخذ القصة الطويلة بـ٧٠٠ ليرة والقصة القصيرة بـ٧٢٥ ليرة.

وأما اللحوم الحمراء فقد حافظت على عتبتها السعرية ولم يطرأ أي تغيير عليها، حيث بيع كيلو لحم الغنم للمستهلك وفي محال القصابة بـ٣٥٠٠ ليرة ومن لحم العجل ٣٣٠٠ ليرة.